



الجلسة ٥٢٥١

الاثنين، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوشيما (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دنيسف
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد تريس دا فنتورا
	بنن السيد آهو - غليل
	الجزائر السيد بن مهدي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة تاج
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا السيد دومترو
	الصين السيد جانغ يشان
	فرنسا السيد دريفير
	الفلبين السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جونسن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد أولسن
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي

(S/2005/533)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

التقرير المرحلي للأمم العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (S/2005/533)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل تيمور - ليشتي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على العادة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيرس (تيمور - ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمم العام في تيمور - ليشتي ورئيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هاسيغاوا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/533، التي تتضمن التقرير المرحلي للأمم العام عن بعثة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمم العام في تيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب جلسة مجلس الأمن هذه - أولا بشأن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، ثم بشأن التقدم المحرز في مجالات برامج الولاية الثلاثة خلال الأشهر الثلاثة الماضية منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٥.

منذ التسوية السلمية للتراع بين الكنيسة والحكومة في أيار/مايو، ظلت الحالة العامة في تيمور - ليشتي هادئة ومستقرة. ولم تشهد المنطقة حوادث كبيرة على الحدود أو حوادث أمنية، باستثناء بعض الحوادث القليلة المتفرقة التي تورطت فيها مجموعات الفنون القتالية وجماعات المعارضة السياسية، مما دفع الرئيس غوسماو إلى اتخاذ مبادرة لجمع تلك الجماعات للتوقيع على إعلان تلتزم بموجه بالقضاء على أعمال العنف. وقد قادت الأنشطة التي تقوم بها جماعات المعارضة السياسية في مقاطعة بوكاو بصورة رئيسية الشرطة إلى مصادرة أسلحتها واحتجاز بعض أعضائها بغرض استجوابهم.

موارد النفط والغاز في بحر تيمور، كما اتفقت تيمور - ليشتي وإندونيسيا، خلال اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة المعقود في تموز/يوليه، على التوصل إلى اتفاق بشأن الأربعة في المائة الباقية من حدودهما المشتركة. وبعد الاتفاق المؤقت حول الحدود الموقع عليه في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ خلال زيارة الرئيس الإندونيسي يودويونو إلى تيمور - ليشتي، بدأت الدولتان في عملية تعزيز ترسيم الحدود بإجراء المسوحات في مواقع مختارة، وعلاوة على ذلك، أنشأت تيمور - ليشتي وإندونيسيا اللجنة الثنائية للحقيقة والصدقة.

وظهرت فرص وتحديات جديدة في الميدان الاقتصادي، حيث أن عائدات موارد النفط والغاز في بحر تيمور بدأت في التدفق للتعويض عن انخفاض دعم الميزانية من شركاء التنمية، وصاغت الحكومة تشريعا بغية إنشاء إدارة فعالة لموارد النفط لمنفعة الأجيال الحالية وبقدر أهم للأجيال القادمة. وقام البرلمان الوطني، بعد إجراء عملية مشاورات عامة وافية، بإقرار ثلاثة تشريعات هي قانون صندوق النفط وقانون ضريبة النفط في ١٣ تموز/يوليه وقانون أنشطة النفط في ٢٣ آب/أغسطس. وقد اضطلع المستشارون المدنيون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بدور كبير في صياغة هذه القوانين وإنشاء صندوق النفط ذاته. وعلاوة على ذلك، نشرت قوانين الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي في ٢٧ أيار/مايو ومن المتوقع لهذه القوانين أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في تيمور - ليشتي.

وأود أن استعرض الآن حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المجالات الثلاثة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، ويتمثل العنصر الأول في دعم بناء مؤسسات الدولة الحيوية من خلال توفير ٤٥ مستشارا مدنيا. وظل أولئك المستشارون يؤدون دورا

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، يسرني أن أبلغ المجلس بأن عملية التصويت في انتخابات سوكو خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرت بطريقة سلمية ومنظمة وبمشاركة عدد كبير من الناخبين في أنحاء المقاطعات الجنوبية والجنوبية الغربية الست. وستجرى الجولة الأخيرة للانتخابات المحلية المقرر تنظيمها في مقاطعتي ديلي وليكيتشا في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبقرب نهاية تلك الانتخابات المحلية بدأ الرأي العام يكتسب زخما للانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية الوطنية المزمع إجراؤها في غضون ١٨ شهرا. وطلب الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري معا من الأمم المتحدة توفير مساعدات لصياغة القوانين الانتخابية بغية إنشاء إطار قانوني للانتخابات على نطاق البلد. وعلاوة على ذلك، طلبت السلطات التيمورية مساعدات خارجية لإنشاء نظم لإدارة قواعد البيانات والدعم الإداري. وبما أن الانتخابات الحرة والتزيهة ستحدد استدامة واستمرارية الديمقراطية، فإنني أعتقد أن على الأمم المتحدة توفير كل المساعدات الضرورية كما اقترح الأمين العام في تقريره الحالي (S/2005/533).

وعلى نحو ما ينص عليه الدستور، أنشئ المجلس الأعلى للدفاع والأمن ومجلس الدولة في أيار/مايو لتوفير مزيد من الدعم المؤسسي للرئيس ليضطلع بواجبات رأس الدولة. وأعلنت إعادة هيكلة الدولة في ٢٨ حزيران/يونيه، وأدى أعضاء مجلس الوزراء الجدد القسم أمام الرئيس في ٢٩ تموز/يوليه، حيث يضم مجلس الوزراء الآن خمسة وزراء جدد وخمسة وزراء دولة لتنسيق الأنشطة الإنمائية في أربعة أقاليم والمنطقة ذات الحكم الذاتي في أوكوسي.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، فإن علاقات تيمور - ليشتي مع أستراليا وإندونيسيا مستمرة في النمو. وقد قرب الانتهاء من عقد اتفاق بين تيمور - ليشتي وأستراليا لتقاسم

لتحديد متطلبات معينة لبناء قدرات المؤسسات في مجالات مثل الإدارة المالية وإدارة الجمارك وصياغة التشريعات.

أنتقل الآن إلى العنصر الثاني وهو: تقديم الدعم لتطوير الشرطة الوطنية وزيادة تطوير وحدة حراسة الحدود من خلال توفير ٦٠ مستشاراً لتدريب الشرطة و ١٥ مستشاراً للتدريب العسكري. وقد أجرى مستشارو تدريب الشرطة والتدريب العسكري التابعون لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تقييمات مشتركة لكل وحدة في إطار نظيراتها التيمورية بغية قياس القدرات القائمة لقوة الشرطة وبغية وضع استراتيجية لزيادة تطوير هذه الوحدات. وتشكل تلك الممارسة في حد ذاتها عملية لبناء القدرات، إذ أنها دربت الشرطة التيمورية على كيفية إجراء التقييمات ورسم الخطط على أساس الاحتياجات الملموسة.

وعقد الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري الذي يضم جميع أصحاب المصلحة في ٢٦ تموز/يوليه، لدراسة الركائز الأربع لهذه الاستراتيجية المشتركة لتطوير الشرطة، وهي: آداب المهنة، والقيادة والتطوير الاستراتيجي، والتكامل مع الأنشطة المدعومة ثنائياً، والإدارة الفعالة للحدود.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن مستشاري التدريب العسكري الـ ١٥ يديرون الآن، بالعمل مع مستشاري تدريب الشرطة التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، برنامجاً تدريبياً لوحدة حراسة الحدود. ويركز هذا التدريب على طائفة واسعة من مهارات حراسة الحدود ستزود وحدة حراسة الحدود بالقدرة والثقة اللازمين للتفاعل مع نظيراتها العسكرية الاندونيسية بوصفها شركاء مهنيين. وبعد مرحلة التدريب هذه، سيجري مستشارو التدريب العسكري تحققاً شاملاً من مهارات إدارة الحدود التي تحظى بها وحدة إدارة الحدود بغية التأكد من قدرة الوحدة على العمل بدون مساعدة الأمم المتحدة.

هاما، ليس في تعليم وتدريب نظرائهم التيموريين فحسب، بل في الشروع في أنشطة التدريب الأكاديمي الرسمي، ولا سيما في قطاع العدل.

ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأنه نتيجة للجهود المضنية التي يبذلها المستشارون المدنيون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، فإن نظرائهم التيموريين زادوا من توليهم المهام التنفيذية التي تضطلع بها مكاتبهم. إن فعالية عمل المستشارين المدنيين في نقل المهارات والمعرفة إلى نظرائهم التيموريين لا يزال يعوقها الافتقار إلى الحد الأدنى من القدرة الوطنية في المجالات ذات الطابع الفني والتخصصي العالي كقطاعي العدل والمالية، وكذلك الصعوبة التي تواجهها مؤسسات الدولة في إنشاء وتنفيذ نظام حيوي للتطور المهني. وهذه التحديات تتطلب دعماً جيداً لتنسيق من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، وضع مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي استراتيجية جديدة، بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصالح، لاستكشاف أفضل الطرق لتعزيز مقدرة مؤسسات الدولة السيادية المسؤولة عن الإدارة العامة، وحفظ النظام والقانون، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي. وفي الواقع أجرى حوار بناء بغية كفالة أن تتمكن تيمور - ليشتي من تحمل المسؤولية عن تطوير قدرات مؤسساتها من تلقاء نفسها، في إطار المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، بنهاية أيار/مايو ٢٠٠٦.

وعقد الاجتماع الأول للفريق الاستشاري في ٢٨ حزيران/يونيه، الذي افتتحه رئيس الجمهورية وترأسه رئيس الوزراء وأنا شخصياً، بغية التحقق من النهج الاستراتيجي لتعزيز دعم بناء قدرات المؤسسات. وأعقب هذا الاجتماع عقد سلسلة من اجتماعات استعراض السياسات وتنسيقها

الختامي، الذي سيقدم لرئيس الجمهورية والبرلمان الوطني، ومن ثم إلى الأمين العام بنهاية تشرين الأول/أكتوبر. وسيتضمن التقرير توصيات شاملة، بما فيها توصيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن مسائل العدالة والمصالحة ومساعدة ضحايا الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.

وقبل أن أختتم هذا العرض الاستهلاكي للتقرير، أود أيضا أن أبلغ المجلس بشأن متابعة العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة. فقد أصدر مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي نسخة من السجلات التي جمعتها وحدة الجرائم الخطيرة بمساعدة خبراء من إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمم المتحدة. وناقش حاليا مع الحكومة التيمورية مشروع اتفاق بشأن الاحتفاظ بسجلات الجرائم الخطيرة، التي يمكن نقلها، حال التوقيع على الاتفاق، إلى مقر رئاسة الأمم المتحدة للحراسة الآمنة والحفظ.

وبالنسبة للعملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة ذاتها، فقد أظهر الجهاز القضائي الوطني قدراته على العمل بعد عودة أعضاء الميليشيا السابقين الذين وجهت إليهم الاتهامات في إطار العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة في تيمور - ليشتي. وجرى أول استماع قبل المحاكمة في ٤ آب/أغسطس وحددت محكمة مقاطعة ديلي موعد إجراء المحاكمة في ٣ أيلول/سبتمبر.

وبالنسبة لمتابعة تقرير لجنة الخبراء، فقد قدم الأمين العام للمجلس نسخة للاستعراض (S/2005/458). وأطلع إلى المداولات التي سيجريها مجلس الأمن والى توجيه المجلس في الوقت المناسب.

وأود أيضا أن أضيف أنه بعدم وجود قوة أمنية تابعة للأمم المتحدة، فإن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة سيظلان مصدر قلق وتحديا لنا في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ التدابير الأمنية

أود الآن أن أنتقل إلى العنصر الثالث وهو: دعم الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان من خلال توفير ١٠ موظفين لحقوق الإنسان. وكعنصر أساسي لولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، قمنا بتعيين ستة من موظفي حقوق الإنسان في المؤسسات الوطنية المعنية للدولة - مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية والدفاع، ووزارة التعليم، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، والبرلمان الوطني - بغية تعزيز قدرة هذه المؤسسات على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على جميع المستويات. كما قمنا بتعيين خمسة من الموظفين الوطنيين لحقوق الإنسان في مؤسسات الدولة للاضطلاع بدور هام بشكل متزايد كجزء من الانتقال إلى التطوير المستدام لحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي. وأود أن أشدد على أنني شخصيا أتابع عن كثب التطورات التي تحدث في هذا المجال وأجري حوارا نشطا وبناء مع الأطراف الفاعلة الرئيسية للحكومة والدولة بغية تعزيز جهودنا.

ويسرني جدا أن أبلغ المجلس بأن أمين حقوق الإنسان والعدالة قد أدى، بعد انتظار طويل، اليمين القانونية أمام البرلمان الوطني. ويشكل هذا خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية والمحاسبة في الإدارة العامة، ليس في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا في مكافحة الفساد. وسيبذل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أكبر جهد ممكن لتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة فضلا عن مكثي المفتش العام والمدعي العام. كما أن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على استعداد للمساعدة في وضع تشريعات لإنشاء المحكمة الإدارية العليا للضريبة ومراجعة الحسابات، على نحو ما ينص عليه الدستور، والمحاكم الإدارية الابتدائية الأخرى.

وإذ تحتتم لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة أربع سنوات من عملها، فإنها تقترب من استكمال تقريرها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أَدْعُو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

اللازمة في إطار الموارد المتاحة لضمان أن يتمتع جميع موظفي الأمم المتحدة بالسلامة والأمان.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري للعمل القيم الذي يضطلع به جميع الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة والجيش التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ولجهودهم المخلصة في الاضطلاع بولاية المكتب في مرحلة التوطيد.